

Distr.: General
13 April 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والأربعون

28 شباط/فبراير - 1 نيسان/أبريل 2022

البند 10 من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 1 نيسان/أبريل 2022

32/49 - تمتين صندوق التبرعات الاستثماري لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إن يشير إلى قراره 26/19، المؤرخ 23 آذار/مارس 2012، الذي حدد اختصاصات صندوق التبرعات الاستثماري لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان،

وإن يشير أيضاً إلى قراره 40/34، المؤرخ 24 آذار/مارس 2017، بشأن تعزيز الصندوق الاستثماري،

وإن يشير كذلك إلى مقرره 115/46، المؤرخ 30 آذار/مارس 2021، بعقد حلقة نقاش رفيعة المستوى بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء الصندوق الاستثماري،

وإن يرحب بالجهود التي يبذلها الصندوق الاستثماري للوفاء بولايته بالكامل، وإن يشجع التبرعات التي تقدمها الدول إلى الصندوق الاستثماري،

وإن يسلم بالدعم الكبير والمؤثر الذي يقدمه الصندوق الاستثماري على الرغم من التحديات المالية والتنظيمية والإدارية التي واجهها على مر السنين، بما في ذلك تضخيم هذه التحديات بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)،

وإن يحيط علماً بإعلانات جورج تاون، وناي، وواغادوغو - بورت لويس، وماليه "نحو عام 2022" المعتمدة في حلقات العمل الإقليمية التي عقدت في مناطق الكاريبي، والمحيط الهادئ، وأفريقيا، وآسيا كل على حدة،

وإن يقر بأن المشاركة العالمية والهادفة تعزز بتدعيم قدرة وفود أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية على المشاركة في أنشطة مجلس حقوق الإنسان، وإن يرحب بمساهمة جميع الجهات المعنية في هذا الصدد،



وإن يلاحظ الأنشطة التي اضطلع بها الصندوق الاستئماني مع المنظمات الدولية، مثل المنظمة الدولية للفرانكفونية، والجماعة الكاريبية، والكومنولث،

وإن يثني على الجهود التي تبذلها أمانة الصندوق الاستئماني لتعزيز مشاركة المندوبات وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في أعماله وأنشطته، وإن يشجع أمانة الصندوق الاستئماني على مواصلة هذه الجهود،

وإن يشير بارتياح إلى الجهود التي يبذلها الصندوق الاستئماني، بالتعاون مع صندوق التبرعات للمشاركة في الاستعراض الدوري الشامل، مما يؤدي إلى زيادة مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في عملية الاستعراض الدوري الشامل،

1- يرحب بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان، الذي يتيح فرصة هامة لاتخاذ إجراءات لتعزيز المشاركة العالمية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أعمال مجلس حقوق الإنسان؛

2- يرحب أيضاً بحلقة النقاش السنوية الرفيعة المستوى بشأن تعميم مراعاة حقوق الإنسان، في 28 شباط/فبراير 2022، بشأن موضوع "مساهمة المشاركة العالمية في تعميم مراعاة حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة بأسرها بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان"؛

3- يحيط علماً مع التقدير بتقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن عمليات صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان⁽¹⁾، الذي يعكس آراء المستفيدين السابقين من الصندوق الاستئماني، من خلال حلقات العمل الإقليمية الأربع، التي قيمت فيها المفوضية أنشطة الصندوق الاستئماني في الوفاء بولايته في مجال التدريب وبناء القدرات وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 40/34؛

4- يقر بالإنجازات المستمرة للصندوق الاستئماني منذ تشغيله عام 2014، ولا سيما مساهمته فيما يلي:

(أ) إنشاء وتوفير أداة للتعليم الإلكتروني بلغتي عمل أمانة الصندوق الاستئماني، توفر التدريب الأولي والمعلومات عن قواعد مجلس حقوق الإنسان وآلياته وسير أعمالهما وممارساتهما العرفية؛

(ب) مشاركة 173 مندوباً، هم 108 نساء و65 رجلاً، من 71 من أصل 72 بلداً مؤهلاً من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، في أعمال المجلس، حتى شباط/فبراير 2022؛

(ج) تنظيم دورات تدريبية افتراضية وحضورية قبل انعقاد الدورات العادية للمجلس؛

(د) عقد أربع حلقات عمل إقليمية في أفريقيا وآسيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ بشأن تحديد المجالات التي يمكن فيها إدخال مزيد من التحسينات على أنشطة الصندوق الاستئماني وتقييم قيمة أنشطته في الوفاء بولايته في مجال التدريب وبناء القدرات دعماً لمشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وآلياته، وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 40/34؛

(هـ) تنفيذ أنشطة الصندوق الاستئماني بلغتي عمل أمانة الصندوق الاستئماني؛

5- يشجع أمانة الصندوق الاستئماني على مواصلة أنشطتها في مجالي التدريب وبناء القدرات عن طريق ما يلي:

- (أ) التحديث المنتظم لأداة التعلم الإلكتروني لتعكس أساليب عمل مجلس حقوق الإنسان وتتضمن وحدات جديدة عن أعمال المجلس؛
- (ب) تعميم أدوات التدريب على البعثات الدائمة لجميع أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية لدى الأمم المتحدة في جنيف ونيويورك، على أساس تجريبي، باستخدام أساليب فعالة من حيث التكلفة؛
- (ج) نشر أدلة عملية بشأن قواعد المجلس وآلياته وطريقة عملها وممارساتها لدى الدبلوماسيين الجدد الذين يصلون إلى جنيف من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- (د) إدراج جزء افتراضي في الدورة التعريفية التي تنظم حالياً قبل بدء كل دورة عادية للمجلس؛
- 6- يرحب مع التقدير بالتبرعات التي قدمتها إلى الصندوق الاستئماني دول من جميع المجموعات الإقليمية الخمس، ويشجع جميع الدول على تقديم هذه التبرعات؛
- 7- يدعو أمانة الصندوق الاستئماني إلى تنظيم جلسة إحاطة سنوية لزيادة الوعي واستعراض أنشطة الصندوق الاستئماني؛
- 8- يدعو أمانة الصندوق الاستئماني أيضاً إلى أن تستكشف، على أساس تجريبي، سبلاً لدعم المندوبين من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية بغية تيسير مشاركتهم في الدورات الاستثنائية لمجلس حقوق الإنسان وفي الأنشطة الهامة المضطلع بها فيما بين الدورات؛
- 9- يشجع الصندوق الاستئماني على دعم عقد جلسة إحاطة واحدة على الأقل بشأن نتائج الدورات العادية والاستثنائية لمجلس حقوق الإنسان كل عام في نيويورك لفائدة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بغية دعم مشاركة هذه الوفود في أعمال اللجنة الثالثة للجمعية العامة؛
- 10- يشجع الصندوق الاستئماني أيضاً على مواصلة إشراك المستفيدين السابقين من الصندوق الاستئماني من مناطق أفريقيا وآسيا والكاريبي والمحيط الهادئ في تبادل الأفكار بشأن تعزيز المشاركة مع مجلس حقوق الإنسان وآلياته؛
- 11- يشجع الصندوق الاستئماني كذلك على دعم تنظيم حلقات عمل إقليمية في مناطق أفريقيا وآسيا والكاريبي والمحيط الهادئ مع المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم المستفيدين السابقين من الصندوق الاستئماني، قبل الذكرى السنوية الخامسة عشرة لإنشاء الصندوق الاستئماني عام 2027، والتفكير في إنجازاته وتحديد المجالات التي يمكن فيها إدخال مزيد من التحسينات على أنشطة الصندوق الاستئماني، وتقييم قيمة أنشطته في الوفاء بولايته المتعلقة بالتدريب وبناء القدرات دعماً لمشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان وآلياته؛
- 12- يطلب إلى المفوضية السامية أن تعد تقريراً، يستند إلى نتائج المشاورات التي جرت في المجموعات الإقليمية الأربع، تقيم فيه المفوضية أنشطة الصندوق الاستئماني لزيادة إشراك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان، وتقدم التقرير إلى المجلس في دورته الرابعة والستين.

الجلسة 58

1 نيسان/أبريل 2022

[اعتمد من دون تصويت.]